ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

"الحقوق الاجتماعية بين الفقه والقانون"

إعداد الباحث:

بندر عبدالله دسمان العتيبي

https://doi.org/10.36571/ajsp7218

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

الملخص:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، في المبحث الأول تم تناول التعريف بالحقوق الاجتماعية في الفقه والقانون، وقسم إلى مطلبين، المطلب الأول تناول التعريف الفقهي للحقوق الاجتماعية، والمطلب الثاني تناول التعريف القانوني للحقوق الاجتماعية، وتين أن للحقوق الاجتماعية مجموعة من الخصائص فهي حقوق إيجابية وتتطلب تطبيقا تدريجيا وتتطور بتطور المجتمع وتفرض أعباء جديدة على الدولة، ثم بين المبحث الثاني أسس ومصادر الاعتراف بالحقوق الاجتماعية، وتم تناول الأسس الفقهية والقانونية للحقوق الاجتماعية في المطلب الأول، والتي تتمثل في الشريعة الأسلامية والفلسفة الليبرالية والفلسفة الاشتراكية، كما لها أسس قانونية في المنظمات المتخصصة في حقوق الإنسان، وفي المطلب الثاني تم تناول مصادر الحقوق الاجتماعية في كل من الدستور السعودي والدساتير المقارنة، كما في الدستور السعودي والدستور المصري والعراقي والعماني.

وتم الوصول إلى ثلاث توصيات رئيسية وهي ضرورة توضيح المقصود بالحقوق الاجتماعية بشكل أكبر وضرورة النص صراحة على الحق في اللجوء إلى التقاضي في الحقوق الاجتماعية وضرورة تنظيم الحق في السكن دستورياً والنص عليه صراحة.

مصطلحات البحث: الحقوق الاجتماعية، الحق في الصحة، الحق في السكن، الآثار، الدستور.

المقدمة:-

تهتم الدساتير والنظم الأساسية للدول بالحقوق والحريات العامة، فهي التي تحمي الإنسان من التعدي عليه، لذلك فقد تم الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة في المواثيق الدولية، وانضمت إلى تلك المواثيق الدولية أغلب دول العالم، ومنها المملكة العربية السعودية، وعند الانضمام إلى تلك الاتفاقيات والمواثيق فقد كانت تنص على ضرورتها، وهو ما حدث بالفعل فقد طبقت الحريات العامة في نصوص المواد في الدستور السعودي، فأولت المملكة اهتماما كبيرا بالعناية بها، فأصبحت جزءا من النظام الأساسي للحكم، وأصبحت الحريات العامة ركنا ومنهجا أساسيا في التعامل مع الشعب السعودي.

ويقصد بالحريات العامة بأنها حرية الشخص في بعض الأمور دون أن يكون هناك معقب عليه، فلا يفرض عليه القيام بأمور معينة، أو عدم القيام بها، وأنواع الحريات العامة متعددة فتنقسم إلى حرية العقيدة، وحرية التنقل، الحريات العامة.

ومن تلك الحقوق ما يسمى بالحقوق الاجتماعية، وللحقوق الاجتماعية أهمية كبيرة، ولذلك فقد اهتمت بها الدساتير الحديثة، وانضمت الدول المقارنة إلى العديد من المواثيق والإعلانات التي تنظم تلك الحقوق، ولذلك نسعى إلى بيان مفاهيم الحقوق الاجتماعية وتطورها والتنظيم الدستوري لها في المملكة العربية بالمقارنة مع بعض الدساتير العربية الأخرى إلى تناولت تنظيم تلك الحقوق كذلك.

مشكلة الدراسة:-

تتمثل مشكلة الدراسة في الخلط بين مفهوم الحقوق الاجتماعية وغيرها من المصطلحات المشابهة لها مما يستوجب ضرورة تمييز ذلك المصطلح عن غيره، وواجهتنا في ذلك مشكلة وهو وجود العديد من الدراسات التي لا تفرق بينها وبين غيرها من المصطلحات، وحاولنا التغلب على تلك المشكلة عن طريق البحث والتمحيص في الدراسات السابقة حتى الوصول إلى حل تلك المشكلة وكذلك عن طريق سرد وبيان الحقوق الاجتماعية المنصوص عليها في الدساتير المقارنة.

أهداف الدراسة:-

نستهدف من الدراسة هدف رئيسي والذي يتمثل في عرض التنظيم الدستوري للحقوق الاجتماعية ويتفرع عن ذلك الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في الآتي:-

- بيان المقصود بالحقوق الاجتماعية في كل من الفقه والقانون.
- بيان المصادر التي تم النص فيها على الحقوق الاجتماعية في كل من الدستور السعودي والدساتير المقارنة والفقه.
- سرد التنظيم الدستوري للحقوق الاجتماعية بمختلف أنواعها من صحة وسكن في كل من الدستور السعودي والدساتير المقارنة.

أهمية الدراسة:-

ترجع أهمية الدراسة بشكل أساسي إلى قلة الدراسات التي تنظم الحقوق الاجتماعية دستورياً، بالإضافة إلى وجود خلط دائم بين الحقوق الاجتماعية وغيرها من الحقوق التي تتشابه معها على الرغم من الاختلاف الكبير بين تلك الحقوق وتنظيمها مما يستوجب ضرورة توضيح ماهية الحقوق الاجتماعية بشكل أكبر، وعلى ذلك تتفرع أهمية الدراسة إلى أهميتين:-

الأهمية العلمية:-

وهي التي تتمثل في بيان ماهية الحقوق الاجتماعية وأصولها ومصادرها وتعريفها فقهاً واصطلاحاً وقانوناً وبيان أسسها وسرد التنظيم الدستوري لها.

الأهمية العملية:-

وهي التي تتمثل في التعرف على تلك الحقوق لكل شخص يقوم بقراءة تلك الدراسة لمعرفة ما له وما عليه في صدد تلك الحقوق باعتبار أنها منظمة دستورياً.

حدود الدراسة:-

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الآتية:-

الحدود الموضوعية: وتتمثل في بيان المقصود بالحقوق الاجتماعية المنصوص عليها في الدستور.

الحدود الزمانية: وتتمثل في عرض للحقوق الاجتماعية منذ صدور نظام الحكم الأساسي في السعودية والنص عليها في الدساتير المقارنة.

الحدود المكانية: وتتمثل في الحقوق الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ومجموعة من الدول المقارنة.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:-

الحقوق الاجتماعية:-

الحقوق اللازمة لضمان الحياة الكريمة للإنسان بكل مجالاتها، وقسمت الحقوق في العهد إلى الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في توفير المعيشة المناسبة والحق ي الحماية الأسرية والحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي.

الحق في الصحة:-

حق كل شخص بالتمتع بأعلى مستوى ممكن الوصول إليه من الصحة العقلية والصحة الجسمانية، كما عرف بإنه الوصول إلى الرخاء التام جسمياً وعقلياً واجتماعياً وليس مجرد غياب المرض أو الاعتلال.

الحق في السكن:-

المكان الذي يتم تخصيصه للسكن للفرد ولعائلته، وعرفته لجنة المستوطنات البشرية والاستراتيجية العالمية للمأوى بإنه التمتع بالدرجة الملاءمة للخصوصية والمساحة الكافية والأمان الكافي والإنارة والتهوية الكافيتين، والموقع الملائم بالنسبة إلى أمكنة العمل والمرافق الأساسية وكل ذلك بتكاليف معقولة، فلا يقتصر السكن بذلك على مجرد المعنى المادي، بل يمتد إلى ما يوفر للإنسان من سكن وطمأنينة وهدوء وتمتع بالخصوصية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:-

الدراسة الأولى: صورية حليمي، الضمانات الدستورية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر: دراسة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقة، 2016م. الجزائر.

تناولت تلك الدراسة الحديث حول مفهوم حقوق الإنسان وخصائصه وآليات حماية حقوق الإنسان بجميع أنواعها من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبينت الدراسة النص الدستوري لتلك الحقوق في الجزائر، والضمانات القانونية لحمايتها من والقضائية والمؤسساتية، وعرضت لجميع حقوق الإنسان بجميع أنواعها، وتتفق تلك الدراسة مع دراستنا في عرضها لأنواع حقوق الإنسان الاجتماعية من حق في الصحة وحق في السكن، إلا أنها تختلف مع دراستنا في العديد من النواحي، فمن الناحية الأولى فإن دراستنا ستكون بالتركيز فقط على الحقوق الاجتماعية، كما أن دراستنا ستكون دراسة تطبيقية على الدستور السعودي بشكل رئيسي ومقارن مع الدساتير الأخرى.

الدراسة الثانية: نوار محمود مصطفى بدير، دور القضاء الدستوري الفلسطيني في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2016م. فلسطين.

بينت تلك الدراسة الإطار العام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المواثيق الدستورية وسردت للنص على تلك الحقوق في الدستور الفلسطيني والدساتير المقارنة، ثم عرضت لدور القضاء الدستوري في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيقات القضاء الدستوري في الرقابة على تلك الحقوق الدستورية، وتتفق تلك الدراسة جزئياً مع دراستنا في الإشارة إلى الحقوق الاجتماعية وتختلف تلك الدراسة كلياً في تركيزنا على الحقوق الاجتماعية دون غيرها، وذلك بالإضافة إلى عرض لكل من الحماية القضائية والتزام السلطات بتلك الحقوق.

الدراسة الثالثة: مرتضى علي حسين، التنظيم الدستوري والقانوني للحقوق الاجتماعية في العراق: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016م. العراق.

تناولت تلك الدراسة مفهوم الحقوق الاجتماعية وأسس ومصادر الحقوق الاجتماعية وتطورها التشريعي والتمييز بينها وبين الحقوق الأخرى التي تتشابه معها، ثم عرضت للتنظيم الدستوري والقانوني لحقوق الاجتماعية بأنواعها المختلفة، ثم التنظيم الدستوري لتلك الحقوق لمجموعة من الفئات بعينها كما لدى الأطفال ولدى ذوي الاحتياجات الخاصة وللمسنين، وتتفق تلك الدراسة مع دراستنا في التركيز على الحقوق الاجتماعية فقط دون غيرها من الحقوق، بينما تختلف في نطاق الدراسة، حيث إن دراستنا ستكون دراسة دستورية فقط على الدستور السعودي مع الإشارة إلى الدساتير المقارنة في ذلك الشأن، كما أن دراستنا ستتناول الحديث حول الحقوق الاجتماعية بشكلها العام فقط دون التركيز على حقوق الأفراد والفئات المعينة.

إشكالية الدراسة:-

التساؤل الرئيسي حول دراستنا يتمثل في الإجابة عن الآتي -**كيف تم تنظيم الحقوق الاجتماعية في الدستور السعودي والدساتير المقارنة؟-**

ويتفرع عن ذلك التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية بدورها مثل:-

- ما هي خصوصية الحقوق الاجتماعية وما هو تعريف الحقوق الاجتماعية بنوعيها؟
- هل تم النص صراحة في الدستور السعودي على الحق في الصحة والحق في السكن باعتبارهما الحقوق الاجتماعية المطلوب تحقيقها؟
- ماهي الأسس التي يستند عليها الحقوق الاجتماعية؟
- ماهي مصادر الحقوق الاجتماعية في المملكة العربية السعودية والدساتير المقارنة؟

منهجية الدراسة:-

سنقوم بدراسة موضوعنا عن طريق إتباع مجموعة من المنهجيات العلمية:-

- المنهجية الأولى: المنهج الوصفي: وذلك من أجل وصف ماهية الحقوق الاجتماعية وبيان تعريفها فقهاً وقانوناً وعرض للمصادر التي تم النص فيها على تلك الحقوق.
- المنهجية الثانية: المنهج التحليلي: وذلك من أجل تحليل النصوص الدستورية التي تم النص فيها على الحقوق الاجتماعية.
- المنهجية الثالثة: المنهج المقارن: وذلك عن طريق عرض للنصوص المنظمة للحقوق الاجتماعية في الدساتير المقارنة ومقارنتها بالدستور السعودي.

خطة البحث:-

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة:-

- المقدمة
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- الدراسات السابقة

الفصل الأول: التعريف بالحقوق الاجتماعية فقهاً وقانوناً ومصادرها :-

المبحث الأول: التعريف بالحقوق الاجتماعية فقهاً وقانوناً:-

المطلب الأول: التعريف الفقهي للحقوق الاجتماعية.

المطلب الثاني: التعريف القانوني للحقوق الاجتماعية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

المبحث الثاني: أسس ومصادر الاعتراف بالحقوق الاجتماعية:-

المطلب الأول: الأسس الفقهية والقانونية.

المطلب الثاني: مصادر الحقوق الاجتماعية في الدستور السعودي والدساتير المقارنة.

الخاتمة.

النتائج.

التوصيات.

الفصل الأول: التعريف بالحقوق الاجتماعية فقهاً وقانوناً ومصادرها:-

نبين في الفصل الأول من الدراسة كلاً من تعريف الحقوق الاجتماعية في الفقه والقانون، ثم نتطرق للأسس والمصادر التي تعترف بالحقوق الاجتماعية في كل من الفقه والدستور السعودي والدساتير المقارنة، وذلك في مبحثين مستقلين.

المبحث الأول: التعريف بالحقوق الاجتماعية فقهاً وقانوناً: -

قبل الحديث عن تنظيم الحقوق الاجتماعية في الدستور فلابد من توضيح ماهية الحقوق الاجتماعية من الأساس، ويكون ذلك عن طريق بيان تعريفها في الفقه ثم تعريفها في القانون، وذلك في مطلبين مستقلين.

المطلب الأول: التعريف الفقهي للحقوق الاجتماعية.

الحقوق الاجتماعية هي نوع من أنواع حقوق الإنسان، وكلمة حقوق الإنسان نفسها كلمة عامة الإطلاق، ويقصد بها الحق الثابت لكل فرد بصفته الإنسانية، ولا مجال لحرمان الشخص من تلك الحقوق بأي شكل من الأشكال، فهي لصيقة به ومتغلغلة في أعماقه، وفي الحقيقة من الصعب الوصول إلى تعريف واضح وصريح لحقوق الإنسان، ومع ذلك فقد حاول البعض تعريفها بأن حقوق الإنسان ما يتصل فيها من حريات أساسية بأنها فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية ويختص بتحديد الحقوق والرخص الضرورية التي تتيح ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع استنادا إلي كرماته الإنسانية، وبالتالي فإن ذلك المصطلح يتسع ليشمل جميع المفاهيم الأخرى لحقوق الإنسان، كما في الحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والسياسية وغيرها[1].

ويقصد بالحق في اللغة بأنه خلاف الباطل فهو يدل على حقيقة الأمر أي العلم الصحيح، فالحق من أسماء الله عز وجل، وقيل من صفاته، وقيل حاقة إذا ادعى كل واحد منهما الحق، فإذا غلبه قيل حقه، وهو الصواب والعدل، وعرف كذلك بأنه مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون، أما الحق في الفقه فيقصد بها بيان ما للشخص أو ما ينبغي أن له من التزام على آخر، كحق الراعي على الرعية، ويرى البعض بأن المقصود بها ما يثبت لشخص معين دون الكافة[2].

[1] بشير، هشام. (2016) "حقوق الإنسان. المفهوم والتطور التاريخي والفئات. المجلة المصرية للقانون الدولي." مج72. ص435-436

[2] طه، فوزية. (2017) "الحقوق الدستورية". مجلة الدراسات العليا. مج7. (ع26). ص61-62

أما الحقوق الاجتماعية فقد عرفت بأنها تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد عن طريق مساعدة الضعفاء اقتصاديا بوسائل عدة منها تهيئة العمل اللائق للقادرين عليه، والتأمين ضد الفقر والمرض والعجز عن العمل، وعرف بتعريف آخر بأنها الحقوق التي تقرر للفرد تحريره من الناحية الاقتصادية، وعرفت بتعريف آخر بأنها الحقوق التي تخول للفرد الحق في الحصول خدمة أساسية من الدولة باعتبارها الجماعة السياسية التي يعيشون في كنفها[3].

ويمكن وضع تعريف أخير لها بأنها كفالة ما يحتاجه الفرد في حياته المعيشية وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية له، وقد ظهر ذلك النوع من الحقوق بشكل جديد في مقابل الحقوق الفردية، وتهدف إلى تحرر الفرد من الضغوط الاقتصادية التقليدية، وإلى ضمان الظروف المادية لجميع المواطنين التي تمكنهم من ممارسة الحريات الأخرى، وهي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان[4].

المطلب الثاني: التعريف القانوني للحقوق الاجتماعية.

والحق في القانون يعين استئثار شخص معين، أو اختصاصه بمال أو قيمة معينة على سبيل الانفراد في مواجهة الغير، وحقوق الإنسان في القانون يقصد بها الحقوق التي يفترض أن تكون لكل إنسان، فهي الحقوق التي وجدت للإنسان وتقررت له لمجرد كونه إنساناً أي بشراً، فهي لازمة لوجوده وحفظ كيانه وحماية شخصه والقيم اللصيقة به، أما الحقوق الاجتماعية في القانون فيقصد بها ما يتمتع به الفرد في علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه وهي حقوق نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر وتتطور بتطور المجتمع وكلما تقدم المجتمع كلما زادت العناية بهذه الحقوق[5].

صدر العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ديسمبر عام 1966م ودخل حيز التنفيذ بعدها بعشر سنوات أي في العام 1976م وقد تضمن مجموعة من الحقوق ومنها الحقوق الاجتماعية وعرفت تلك الحقوق بأنها الحقوق اللازمة لضمان الحياة الكريمة للإنسان بكل مجالاتها، وقسمت الحقوق في العهد إلى الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في توفير المعيشة المناسبة والحق ي الحماية الأسرية والحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي[6].

وعلى ذلك يمكن إيراد مجموعة من الخصائص للحقوق الاجتماعية والتي تتمثل في الآتي:-

- الحقوق الاجتماعية حقوق إيجابية، فتتطلب تدخلا من الدولة، ولا يكفي مجرد النص عليها، كما في الحق في السكن والحق في الصحة، فتفرض الحقوق الاجتماعية على الدول القيام بأعمال من شأنها تقديم العون للمواطنين [7].

---

[3] حسين مرتضى. (2016) "التنظيم الدستوري والقانوني للحقوق الاجتماعية في العراق". رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ص7-8

[4] مفيد أحمد. (2004) "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: مظاهر الضعف وسبل الإصلاح". المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. (ع59). ص88

[5] الدهامشة، ختام. (2011) "الحقوق الاجتماعية الخاصة بذوي الإعاقة في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الأردني". رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. ص18-19

[6] سلامة، حسن. (2021) "حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: خصوصية التجربة المصرية". مجلة الديمقراطية. مج21. (ع81). ص26

[7] عوض، جابر. (بدون سنة نشر) "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدساتير العربية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان". ص4.

- الحقوق الاجتماعية تتطلب تطبيقا تدريجيا خلاف الأنواع الأخرى من الحقوق التي تتطلب تطبيقا فوريا، فيجب على الدول تكييف أوضاعها الداخلية سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وذلك من أجل تطبيق الحقوق الاجتماعية[8].
- الحقوق الاجتماعية تتطور بتطور المجتمع، وتختلف من مجتمع لأخر، فتطور من حيث الكيف بالتلاؤم مع إمكانات الحكومة .
- الحقوق الاجتماعية تفرض أعباء جديدة، فهناك فرق بين زيادة الأعباء على كاهل الدولة وفرض أعباء جديدة، والحقوق الاجتماعية من النوع الثاني.
- هناك صعوبة في الرقابة على الوفاء بالحقوق الاجتماعية، فبينما يمكن للفرد رفع دعوى فضائية إذا انتهكت حقوقه المدنية أو السياسية، فإن الأمر في الحقوق الاجتماعية ليست بتلك البساطة.

المبحث الثاني: أسس ومصادر الاعتراف بالحقوق الاجتماعية: –

بعد بيان المقصود بالحقوق الاجتماعية عن طريق تعريفها فقهاً وقانوناً، فنبين في المبحث الثاني لأسس الحقوق الاجتماعية ومصادرها في الدستور السعودي والدساتير المقارنة في مطلبين مستقلين.

المطلب الأول: الأسس الفقهية والقانونية.

هناك مجموعة من الأسس للحقوق الاجتماعية، وهي كل من الأسس الفقهية والأسس القانونية ونعرضهم كالآتي:–

أولاً: الأسس الفقهية:–

للحقوق الاجتماعية بدأ ظهورها مع المعتقدات والمفاهيم الفكرية، وسنعرض لظهور الحقوق الاجتماعية في ثلاثة أسس فقهية وهي كل من الشريعة الإسلامية والفلسفة الليبرالية والفلسفة الاشتراكية:–

الشريعة الإسلامية:–

ظهرت الحقوق الاجتماعية لأول مرة في الشريعة الإسلامية عن طريق القرآن والسنة، والحقوق الاجتماعية في الشريعة الإسلامية ليست عطايا من الحكام، بل هي منحة إلهية إلى الناس كافة، كما أنها ليست حقوقا مطلقة، بل تنظمها العقيدة عن طريق الأسس والقيم الأخلاقية والمصلحة العامة[9].

فحقوق الإنسان بشكل عام في الإسلام تعد منحة يمنحها الخالق جل شأنه للأفراد، ويكون ذلك وفق ما تقتضيه مصلحة الجماعة، ومن ثم فقد قيدت الشريعة الإسلامية الحقوق واستعمالها بمراعاة مصلحة الغير، وعدم الإضرار بالجماعة، فليس للفرد مطلق

[8] المصدر نفسه.

[9] حسين مرتضى. (2016) "التنظيم الدستوري والقانوني للحقوق الاجتماعية في العراق". رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ص7-8

الحرية في استعمال حقه، بحيث لا يحد من سلطاته شيء، بل هو مقيد بمصلحة الجماعة، وعدم الإضرار بالغير، فيستلزم الحق في الشريعة الإسلامية بواجبين، الواجب الأول وهو احترام حقوق الفرد، والواجب الثاني وهو أن يستعمل حقه بحيث لا يضر بالآخرين[10].

وبذلك يتضح أن بداية ظهور حقوق الانسان والحقوق الاجتماعية كان في الفقه الإسلامي، فقد كان سباقاً على المذاهب الفكرية الأخرى في الاعتراف بالحقوق الاجتماعية، وما استقر في نظم القانونية العالمية من حقوق اجتماعية ما هي إلا ما نظم في الفقه الإسلامي.

الفلسفة الليبرالية:-

تقوم الفلسفة الليبرالية على عدم التدخل من الدولة في ميادين الأنشطة والأعمال الفردية، فتقتصر الدولة على قيام حفظ السلامة للشعب والكفالة للأمن واستقرار النظام، ودفع الأخطار الخارجية، فيما عدا ذلك لا تتدخل الدولة، وقد تأثرت معظم الدول بتلك المفاهيم، وأصبح من الثابت في الدساتير أن ينظر للفرد بأن له حقوقا طبيعية، ولا يشترط النص عليها أو تنظيمها، فقدمت الليبرالية حلا لمشكلة الشرعية، ولعبت دورا تقدميا في الحد من الاستبداد الملكي، ثم تدخلت السلطات في تنظيم بعض تشريعات الحقوق الاجتماعية لتثبيتها، ونص على قيام الدولة بتوفير فرص العمل وتمكينهم من التعليم وتقديم ظروف وإمكانيات الرعاية الصحية لهم[11].

الفلسفة الاشتراكية: -

بدأ كارل ماركس بنشر مذهبه الفلسفي وتبنى فيه تفسيراً مادياً للتاريخ، وبنى مذهبه الاقتصادي والذي سماه بالاشتراكية العلمية، تمييزاً عن الاشتراكيات السابقة التي قامت على الأمل والخيال[12].

وللحركات الاشتراكية دور وفضل في شيوع مفاهيم الحقوق الاجتماعية، إلى أن تمت استقرارها في النظم القانونية عالميا، فهي أساس إصلاح التشريعات، وكان لها دور إيجابي وأعطت الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتهيئة البيئة المناسبة للتمتع بالحقوق والحريات.

[10] أحمد، التاج. (2015). "حقوق الانسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدريها القرآن والسنة". مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية. مج34. (ع164). ص482

[11] حسين مرتضى. (2016) "التنظيم الدستوري والقانوني للحقوق الاجتماعية في العراق". رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ص7-8.

[12] العقاد، عباس. (2017) "الشيوعية والإنسانية في شريعة الإسلام". مؤسسة هنداوي. ص13-15

ثانياً: الأسس القانونية:-

تتمثل الأسس القانونية للحقوق الاجتماعية في المصادر الرسمية المنظمة لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والتي تتمثل في الآتي:-

منظمة العمل الدولية 1919م:-

تعد منظمة العمل الدولية أول منظمة دولية ومبادرة تناقش الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية والحديث حول كرامة الإنسان، ولكنه لم يكن كاملا وشموليا إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

ميثاق الأمم المتحدة:-

صدر ميثاق الأمم المتحدة في العام 1945م، وقد نص على قيام الأمم المتحدة بتقرير أعلى مستويات المعيشة والعمالة وظروف التقدم الاقتصادي، وإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية[13].

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:-

أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق الاجتماعي لكل شخص، ونص على حق كل شخص بالضمان الاجتماعي، وأن الدولة عليها واجب توفير الحقوق الاجتماعية ما يتفق مع تنظيمها ومواردها، وكذلك لكل شخص الحق في مستوى معيشي لائق وفي الصحة والمشاركة في الحياة الاجتماعية[14].

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:-

شهد العالم تطورا كبيرا في القرن الماضي، على كافة الأصعدة، مما دفع الأمم المتحدة إلى تنظيم اتفاقية خاصة بتلك الحقوق، ومن هنا كان العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبح ذلك العهد المصدر الأساسي لالتزام الدول بهذه الحقوق، ونظمها بشكل قانوني[15].

[13] ميثاق الأمم المتحدة 1945م، المادة 1)

[14] سلامة، حسن. (2021) "حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: خصوصية التجربة المصرية". مجلة الديمقراطية. مج21. (ع81). ص26

[15] حليمي، صورية. (2015). الضمانات الدستورية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر: دراسة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص14

المطلب الثاني: مصادر الحقوق الاجتماعية في الدستور السعودي والدساتير المقارنة.

نبين في ذلك المطلب المصادر الخاصة للحقوق الاجتماعية في كل من الدستور السعودي والدساتير المقارنة:-

أولاً: الدستور السعودي:-

الدستور هو مجموعة الأحكام التي تنظم سلطات الدولة وعلاقة الأفراد والمجتمع بالدولة، فالدستور يعتبر القانون الأسمى والأعلى لأي دولة كما يعتبر للحقوق والحريات ضماناً هاماً، ولذلك دائما ما يتم النص في الدستور على الحقوق والحريات التي تضمن للأفراد المعيشة والحياة الكريمة، ويتم تنظيم الحقوق والحريات في الدساتير عن طريق النص عليها في باب أو فصل خاص بها، يتم النص فيها على ما يكون للفرد من حقوق وحريات أساسية، وفي بعض الأحيان ما يتم النص عليها في إطار الأحكام العامة.

وقد صدر الدستور السعودي باسم النظام الأساسي للحكم وصدر بالأمر الملكي رقم (أ/ 90) بتاريخ 1412/8/27هـ، وقد نظمت الحقوق والواجبات في الدستور السعودي في الباب الخامس، وقد نص صراحة في المادة السادسة والعشرين على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق للشريعة الإسلامية، ونصت في المادة السابعة والعشرين على أن تقوم الدولة بكفالة حق المواطن وأسرته وتدعيم نظام الضمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية، ونصت المادة الواحدة والثلاثون على أن الدولة توفر الرعاية الصحية لكل مواطن[16].

ثانياً: الدساتير المقارنة:-

تم تنظيم الحقوق الاجتماعية في أغلب الدساتير المقارنة ومن تلك الدساتير الآتي:-

- **الدستور المصري:-**

نص الدستور المصري على الحقوق في الباب الثالث تحت اسم الحقوق والحريات والواجبات العامة، ونص في المادة (78) على الحقوق الاجتماعية بأنه تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة[17].

- **الدستور العراقي:-**

فصل الدستور العراقي الصادر في العام 2005م الحقوق تفصيلا، وذلك في الفصل الثاني تحت اسم الحريات، فأشار في المادة الثامنة والثلاثين على أن الدولة تكفل وبما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية الاجتماع، ونص في المادة الرابعة والأربعين على أن العراقي له حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجها، ونص في المادة السادسة والأربعين على عدم جواز تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور أو تحديدها إلا بقانون، على ألا يمس ذلك التحديد جوهر الحق أو الحرية بأي شكل من الأشكال[18].

[16] النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) بتاريخ 1412/8/27هـ.

[17] دستور جمهورية مصر العربية 2014م، والمعدل بالعام 2019م.

[18] الدستور العراقي، 2005م.

- **الدستور العماني:-**

نظم الدستور العماني الصادر باسم النظام الأساسي للدولة في العام 2021م للحقوق الاجتماعية في الباب الثالث تحت اسم الحقوق والواجبات العامة، ونص في المادة الثامنة عشرة على أن الحياة والكرامة حق لكل إنسان وتلتزم الدولة باحترامهما وحمايتهما وفقا للقانون، ونص في المادة الثالثة والثلاثين على أن للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها إلا في الأحوال التي يبينها القانون، وعلى الرغم من تفصيل باب كامل للحقوق والواجبات إلا أنه لم يتم النص فيه على كل من الحق في السكن والحق في الصحة، إلا أن الدستور العماني قد سرد فصلا كاملا تحت اسم المبادئ الاجتماعية وهو الفصل الثالث،، ونص فيها على الحقوق الاجتماعية، ونص في المادة الخامسة عشرة على أن تكفل الدولة الرعاية الصحية للمواطنين وتعمل على توفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وتشجع على إنشاء المستشفيات ودور العلاج الخاصة وذلك بإشراف من الدولة وعلي النحو الذي يبينه القانون[19].

الخاتمة:-

على ذلك فإن الحقوق الاجتماعية هي الحقوق اللازمة لضمان الحياة الكريمة للإنسان بكل مجالاتها، وتم النص على الحقوق الاجتماعية في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقسمت تلك الحقوق إلى الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في توفير المعيشة المناسبة والحق ي الحماية الأسرية والحق في العمل والحق في الضمان الاجتماع، واكتفينا من تلك الحقوق الواردة في العهد بالحقوق الاجتماعية وهي كل من الحق في الصحة والحق في السكن.

والحقوق الاجتماعية من الحقوق الدستورية المنصوص عليها في أغلب الدساتير ومنها الدستور السعودي، والحقوق الاجتماعية قد تتشابه مع غيرها من الحقوق كما في الحقوق الاقتصادية والحقوق الثقافية ولكنهما يختلفان بشكل كلي عن بعضهما البعض ولا يجوز تنظيمهما تحت مظلة واحدة.

وتنقسم الحقوق الاجتماعية إلى الحق في الصحة والحق في السكن، والحق في الصحة هو حق كل شخص بالتمتع بأعلى مستوى ممكن الوصول إليه من الصحة العقلية والصحة الجسمانية، وقد نصت التشريعات المقارنة على الحق في الصحة وكذلك نص عليه الدستور السعودي وهو ما يبين مدى أهمية ذلك الحق.

والحق الاجتماعي الثاني هو الحق في السكن، والحق في السكن هو التمتع بالدرجة الملاءمة للخصوصية والمساحة الكافية والأمان الكافي والإنارة والتهوية الكافيتين، والموقع الملائم وكل ذلك بتكاليف معقولة، فلا يقتصر السكن بذلك على مجرد المعنى المادي، بل يمتد إلى ما يوفر للإنسان من سكن وطمأنينة وهدوء وتمتع بالخصوصية.

ولم يكن الحق في السكن يأخذ الأهمية الكافية له كما في الحق في الصحة، وهو ما يظهر في اهتمام الدساتير بالحق في السكن فنجد إن هناك بعض من الدساتير التي لا زالت لا تنص على الحق في السكن بشكل واضح وصريح كما في النظام الأساسي للحكم السعودي، وذلك على الرغم من الاهتمام الفعلي بالحق في السكن، مع النص على ضمانة من ضمانات الحق في السكن وهو حرمته، وفي ذات الوقت هناك دساتير مقارنة أخرى تنص صراحة على الحق في السكن وعلى شروط الحق في السكن في ملائمته وكفايته كما في الدستور المصري.

[19] الدستور العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2021/6م.

النتائج:-

- الحقوق الاجتماعية يقصد بها ما يتمتع به الفرد في علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه وهي حقوق نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر وتتطور بتطور المجتمع وكلما تقدم المجتمع كلما زادت العناية بهذه الحقوق.
- والحقوق الاجتماعية هي حقوق إيجابية تتطلب تدخل وتطبيق من الدولة وتتطور بتطور المجتمع وتفرض أعباء على الدولة لتطبيقها.
- تم النص على الحقوق الاجتماعية في الشريعة الإسلامية في بداية الأمر ثم النص عليها في مجموعة من المصادر القانونية الحديثة كما في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- على المستوى المحلي فقد تم النص على الحقوق الاجتماعية الدساتير المقارنة وفي الدستور السعودي والمصري والعراقي والعماني والعديد من الدساتير المقارنة الأخرى.
- تم النص على الحق في الصحة في الدستور السعودي والدساتير المقارنة بشكل واضح وصريح أما الحق في السكن فقد حدث خلاف بين الدساتير في مدى النص عليها وطريقة النص عليها، ولم ينص الدستور السعودي على الحق في السكن بشكل واضح بينما نص الدستور المصري على الحق في السكن وشروطه ومسلك الدستور المصري بالنص على الحق في السكن يعد أفضل المسالك والذي نرى ضرورة حذو حذوه في ذلك الشأن.

التوصيات:-

- من حيث التعريفات فنلاحظ ندرّة في تعريف الحقوق الاجتماعية بشكل عام أو في تعريف الحق في الصحة والحق في السكن بشكل واضح، وهو أمر متروك للفقه ولم يتم تعريفها في أي من الدساتير والتشريعات المحلية أو المقارنة، ونرى ضرورة إلقاء الضوء بشكل أكبر على تعريف وبيان المقصود بالحقوق الاجتماعية بأنواعها.
- من حيث الخلط والتمييز فيلاحظ أن هناك العديد من الباحثين الذين يخلطوا بين كل من الحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والثقافية، لعل ذلك راجع إلى النص عليهما معاً في عهد واحد، وهو ما حاولنا توضيحه والتمييز بينهما لقطع دابر الخلط في ذلك الأمر ونوصي بضرورة الالتزام بذلك الفصل.
- لم ينص نظام الحكم الأساسي على الحق في السكن كما نص على الحق في الصحة، ونوصي ضرورة النص على الحق في السكن صراحة في النظام الأساسي للحكم واتباع نهج الدستور المصري مع النص على شروط ذلك الحق في أن يكون السكن ملائم وأمن وصحي.

المراجع:-

احمد، التاج. (2015). "حقوق الانسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدريها القرآن والسنة". مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية. مج34. (ع164). ص482

بشير، هشام. (2016) "حقوق الإنسان. المفهوم والتطور التاريخي والفئات. المجلة المصرية للقانون الدولي." مج72. ص435-436

حسين، مرتضى. (2016) "التنظيم الدستوري والقانوني للحقوق الاجتماعية في العراق". رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ص7-8

حليمي، صورية. (2015). الضمانات الدستورية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر: دراسة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص14

الدباس، علي. (2017) "طبيعة ومضمون الحق في السكن اللائق في الدستور الأردني: دراسة مقارنة". مجلة المنارة للبحوث والدراسات. مج23. (ع1). ص313

الدهامشة، ختام. (2011) "الحقوق الاجتماعية الخاصة بذوي الإعاقة في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الأردني". رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. ص18-19

سلامة، حسن. (2021) "حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: خصوصية التجربة المصرية". مجلة الديمقراطية. مج21. (ع81). ص26

طه، فوزية. (2017) "الحقوق الدستورية". مجلة الدراسات العليا. مج7. (ع26). ص61-62

العقاد، عباس. (2017) "الشيوعية والإنسانية في شريعة الإسلام". مؤسسة هنداوي. ص13-15

عوض، جابر. (بدون سنة نشر) "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدساتير العربية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان". ص4.

مفيد، أحمد. (2004) "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: مظاهر الضعف وسبل الإصلاح". المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. (ع59). ص88

ميثاق الأمم المتحدة (1945).

دستور جمهورية مصر العربية (2014)م، والمعدل بالعام (2019م).

الدستور العراقي، (2005م).

الدستور العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2021).

النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) بتاريخ 1412/8/27هـ.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

"Social Rights Between Jurisprudence and Law"

Prepared by:

Bandar Abdullah Dasman Al-Otaibi

Abstract:

The study was divided into two sections. The first section addressed the definition of social rights in both jurisprudence and law, and was divided into two subsections. The first subsection examined the juristic definition of social rights, and the second subsection explored the legal definition of social rights. It has been shown that social rights have a set of characteristics; they are positive rights that require gradual application, evolve with societal development, and impose new esponsibilities on the state. The second section demonstrated the foundations and sources of recognizing social rights, examining the juristic and legal foundations of social rights in the first subsection, which are represented in Islamic law, liberal philosophy, and socialist philosophy, as well as legal foundations in specialized human rights organizations. In the second subsection, the sources of social rights were discussed in both the Saudi constitution and comparative constitutions, particularly the Saudi, Egyptian, Iraqi, and Omani constitutions.
The study made three main recommendations: the need to clarify the meaning of social rights more explicitly, the necessity of clearly stating the right to resort to legal proceedings regarding social rights, and the need to constitutionally regulate and explicitly state the right to housing.

Keywords: Social rights, Right to health, Right to housing, Consequences, Constitution.